

التكامل الاقتصادي العربي: الجهود، الإستراتيجية، والآفاق

أ. / جعلاب عبد الله *

Abstract:

Le réalisme exige que la plate-forme de consensus politique pour le développement et le travail de l'articulation économique arabe, et Sir progressivement vers l'intégration économique arabe est basée sur les fondations solides pour maintenir la cohésion et la stabilité des pays arabes, comme la situation économique arabe est dans un état de crise interne et externe, et que la dispersion des Etats arabes affectera inévitablement sa position au sein du système mondial caractérisé par blocs économiques pour contrer les effets de la mondialisation qui a déferlé sur le monde.

Les mots clés: Economies des pays arabes, Intégration économique arabe, Marché commun arabe.

ملخص:

إنّ الواقعية تستدعي أن يكون التوافق السياسي مُنطلقاً للتنمية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، والسير بشكل مُتدرّج نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يُستند فيه على أسس قوية للحفاظ على تماسك واستقرار الدول العربية، حيث أن الوضع الاقتصادي العربي يعيش حالة أزمة خارجية وداخلية، وأن تنشئت الدول العربية سوف يؤثر حتماً على موقعها ضمن المنظومة العالمية المتسمة بالتكتلات الاقتصادية لمواجهة الآثار الناجمة عن العولمة التي اجتاحت كل العالم.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات الدول العربية، تكامل اقتصادي عربي، سوق عربية مشتركة.

* أستاذ مساعد (أ) -

المدرسة التحضيرية في العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - الجزائر

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) مفهوم التكامل الاقتصادي، دوافعه ومراحلته
 - 1-1) مفهوم التكامل الاقتصادي
 - 2-1) دوافع ومراحل التكامل الاقتصادي
- 2) التكامل الاقتصادي العربي (الواقع والآفاق)
 - 1-2) شروط قيام التكامل الاقتصادي العربي، مزاياه وعوائقه
 - 2-2) إستراتيجية وآفاق التكامل الاقتصادي العربي

خاتمة

مقدمة:

لم يبق مجال في العصر الذي نعيشه للتشتت والتفرد، فقد اجتمعت أمم تباعدت في اللغة والعقيدة والأعراف، وأصبحت تشكل تجمعات اقتصادية لها وزنها في النظام العالمي الجديد. وإذا كانت الدول الأكثر غنى قد تكاملت بين بعضها وشكلت كتلتا كبيرة تتحكم في مصير أغلب شعوب المعمورة، فإنه من الواجب أن تستفيق الدول العربية التي تشترك في مقومات حضارية واحدة كاللغة والعقيدة والحدود والمصير المشترك، فضلا عن إمكانيات هذه الدول المادية والبشرية فإن تكاملها الاقتصادي أصبح في هذا الوقت ضرورة حضارية، ومصلحة اقتصادية لمواجهة التحديات المستقبلية وخاصة في الجانب الاقتصادي منها.

انطلاقاً من مدى أهمية التكامل الاقتصادي العربي، كونه ضرورة لمواجهة التحديات، ووضع إستراتيجية للنهوض بالتنمية في الوطن العربي لمواكبة الركب الاقتصادي، تحسباً للمضي قدماً للوصول إلى توحيد السياسات الاقتصادية العربية لإدراك الواقع والرهانات المرتبطة بالتكامل الاقتصادي العربي، كان جدير بنا أن نتناول هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية المتضمنة السؤال الجوهرى التالي: **في ظل التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها الاقتصاديات العربية، ما هي الإستراتيجية المنتهجة لمواجهة ذلك والآفاق المسطرة لتحقيق التنمية بين الأقطار العربية؟**

ومن أجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة، اعتمدنا الفرضيات الآتية:

- تمتلك الدول العربية لمؤهلات تساعد على تحقيق التكامل، من موارد مختلفة ومقومات تاريخية، دينية، حضارية وطبيعية.
- حاجة الدول العربية كمجموعة واحدة إلى تكثّل لتعزيز التعاون فيما بينها من جهة ويمكنها من مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الدولية الراهنة من جهة أخرى.

(1) مفهوم التكامل الاقتصادي، دوافعه ومراحله:

إن من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نشوء فكرة التكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافياً، لما لهذا التكامل من آثار إيجابية كبرى منطوية على عديد من المكاسب الاقتصادية، تتمثل في الإستفادة المتبادلة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها، وبالتالي زيادة الناتج الوطني في هذه البلدان كأطراف متعاقدة على العملية التكاملية، هذا فضلاً عن زيادة كبيرة في فرص العمالة وازدهار اقتصاديات هذه الأطراف المتعاقدة في أعقاب قيام كيان اقتصادي كبير يضمها جميعاً.

ولقد تميّز الربع الأخير من القرن العشرين بظهور العديد من التجمعات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، ويشير الواقع الراهن إلى تزامن العديد من الدول على أبواب التكتلات الاقتصادية الإقليمية، إذ تتسابق جميعها لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والتي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي. ولقد تنبّهت مختلف دول العالم إلى أهمية التعاون والتكامل فيما بينها، توحد في مجهوداتها لمواجهة التحديات، وبناء اقتصادياتها.

(1-1) مفهوم التكامل الاقتصادي:

إن كلمة تكامل *Intégration* كلمة ذات أصل لاتيني وابتدئ استعمالها عام 1620، في قاموس أكسفورد الإنجليزي، بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلاً واحداً¹. وفي الأدبيات الاقتصادية نجد أن بعض الاقتصاديين يترجم اصطلاح الاندماج الاقتصادي في أصله الأوروبي *Intégration* على أنه التكامل، فبينما يعني الاندماج تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر، فإن التكامل يعني ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى، ومن ثم فإن الربط بينهما يؤدي إلى تقوية كل منهما².

وأياً كان التباين في دلالة مصطلحات الاندماج أو التكامل فهناك اتفاقاً على أن مصطلح التكامل يعني دمج أجزاء في كل، أي دمج أجزاء اقتصادية قطرية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية منها، والوصول بها إلى كيان اقتصادي مندمج تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون أي قيود جمركية، كما تتوافر فيه حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأفراد بين الأقطار المندمجة، بحيث تصبح اقتصاديات هذه الأقطار جزءاً موحداً ومجالاً اقتصادياً مندمجاً³.

يُدرج الاقتصاديون تقليدياً على اعتبار التكامل الاقتصادي مجرد انفتاح اتجاه تجارة السلع، وكانت تعتبر أي دولتين أو أكثر عالية التكامل إذا كان حجم تجارتها الثنائية أو المتعددة الأطراف بين بعضها البعض ضخماً، إلا أن مفهوم التكامل قد تطور في ظل تزايد العولمة التي شهدتها عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إذ أصبح يشمل أيضاً تجارة الخدمات والعمالة وحركة رؤوس الأموال وتكامل السوق المالية⁴.

كما يُعرّف التكامل الاقتصادي على أنه كيان قانوني يجمع بين دولتين أو أكثر، يتم بموجبه الاتفاق على التقليل أو إزالة قدر معين من الحواجز على التجارة فيما بينها، داخل إطار علاقات اقتصادية متكافئة وخلق مصالح اقتصادية ومنافع مشتركة وصولاً إلى وحدة اقتصادية⁵.

رغم تعدد المفاهيم التي جاء بها بعض الاقتصاديين الغربيين أمثال تنبرجن، وبيلا بلاسا، وبندر، وميردال، إلا أنها تشترك في أن التكامل الاقتصادي هو العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج توقعاً للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعاً لذلك⁶. كما يُعرّف البعض التكامل الاقتصادي بأنه "عملية تحقيق الإعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، تتحد درجاته المتصاعدة - والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل -، حسب ما تحقق كل مرحلة منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف، ويتطلب إقامة التكتل الاقتصادي بمراحله المتعددة وجود إرادة سياسية واعية وصارمة، وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعة المتكاملة التي يجري إنشاؤها⁷.

مما سبق، يمكننا القول بأن التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية، بهدف إذابة اقتصاديات هذه الدول في اقتصاد واحد، وإلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينهم، وذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.

1-2) دوافع ومراحل التكامل الاقتصادي:

✦ دوافع التكامل الاقتصادي:

إن دوافع التكامل الاقتصادي هي الإجابة على سؤال لماذا التكامل الاقتصادي؟ وبالتالي، يقصد بدوافع التكامل الاقتصادي أي مبرراته وضروراته أيضاً وهي أقرب ما تكون من الأهداف التي تسعى إليها الدول والمجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها. يمكن ذكر مجموعة من هذه الدوافع كما يلي:

- زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد؛
 - توسيع حجم السوق وخلق مناخ أكثر ملاءمة للتنمية الاقتصادية؛
 - زيادة معدل التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء؛
 - زيادة نصيب الكتل الاقتصادية من التجارة العالمية؛
 - وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.
- هناك أهداف غير اقتصادية يمكن بلوغها من خلال التكامل الاقتصادي كالأهداف السياسية باعتبار أن الوحدة الاقتصادية الكبيرة تستطيع فرض احترامها على المجتمع الدولي بشكل أفضل من الدول الصغيرة، وكذلك الأهداف العسكرية ممثلة في خلق قوة عسكرية تستند إلى قوة اقتصادية متينة⁸.

ويمكن سرد الدوافع الاقتصادية في:

- رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى؛
- رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم على رفع الحواجز الجمركية بين الدول المنطوية في التكامل مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع؛
- الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها؛
- انتهاز الطريق الأمثل لتأمين المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوفر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية وذلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه؛
- ومنح الدول المتكاملة ثقلاً على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية وبمنحها قدرة أكبر على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة.

✚ ومراحل التكامل الاقتصادي:

من وجهة نظر التحليل الاقتصادي للعملية التكاملية، نميّز بين خمسة مراحل للوصول إلى التكامل الاقتصادي ندرجها كما يلي:

✚ منطقة التجارة الحرة:

يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية اتجاه بقية دول العالم.

✚ اتحاد جمركي:

في هذه المرحلة من مراحل التكامل تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية، ولكن هذه الدول تطبق تعريف جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي أو ما يسمى بالجدار الجمركي، وبالإضافة إلى ذلك فإن مجموعة الدول الأعضاء تقوم بالعمل ككيان واحد في مفاوضات الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء.

✚ سوق مشتركة:

بالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريف جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، فإنه يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعامل ورأس المال فيما بين دول السوق، وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقاً موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة.

✚ اتحاد اقتصادي:

هذه المرحلة تملأ مرحلة السوق المشتركة، حيث تشمل أيضاً الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.

✚ واندماج اقتصادي:

هذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي إذ تتضمن بالإضافة إلى ما ذكر في المراحل السابقة توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجري في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات، وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

(2) التكامل الاقتصادي العربي (الواقع والافاق):

قبل التطرق إلى التكامل الاقتصادي العربي، نعطي تعريفاً موجزاً لمفهوم الدول العربية حيث أنه مصطلح يُطلق على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، يبلغ عدد تلك الدول 22 دولة، ويطلق عليها مجتمعة مصطلح الوطن العربي. ويتكون الوطن العربي من مساحة جغرافية تربط بين ثلاث قارات وأربعة بحار، ويتكون من 22 دولة، تتسم بالتجانس في اللغة والثقافة والدين، وبالتباين الكبير في السياسة والاقتصاد والتركيب السكانية والاجتماعية، وتبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 14,2 مليون كم²، يعيش فيه أكثر من 350 مليون نسمة. تنقسم الدول العربية إلى مجموعتين¹⁰:

1. مجموعة الدول المنتجة للنفط: ويعتمد الدخل الوطني في هذه الدول على مصدر واحد وهو تصدير مادة النفط، وهذه الدول غنية بمواردها المالية ولكنها تعاني من نقص اليد العاملة المتخصصة؛
2. مجموعة الدول غير المنتجة للنفط: تعتمد في غالبيتها على الزراعة وقطاع الخدمات العامة، وتتميز هذه الدول بوفرة اليد العاملة لكنها تعاني من تزايد البطالة ومن نقص في مصادر رؤوس الأموال.

(1-2) شروط قيام التكامل الاقتصادي العربي، مزاياه وعواقبه:

✦ شروط قيام التكامل الاقتصادي العربي:

- لتحقيق قيام التكامل الاقتصادي العربي يتطلب توافر ثلاثة شروط مسبقة لذلك وهي:
1. سلوك اقتصادي متناسق للدول الأعضاء في إطار نظرة إيجابية لكيفية تحقيق تنمية أفضل في بيئة إقليمية، ولهذا الشرط بُعْدَان:
 - البعد الأول: جدية الدول أعضاء التكامل واهتمامها وقيامها بأعمال تستغني عن بعض الاعتبارات الوطنية أصلاً لزيادة المكاسب في المستقبل؛
 - والبعد الثاني: أن تكون الدول أعضاء التكامل قادرة على تقويم الفرص المتاحة والاستثمارات الممكنة بدرجة كافية؛ وأن تكون على استعداد لتحمل المخاطرة من أجل المكاسب الاقتصادية المستقبلية؛
 2. توافر الدول الأعضاء على موارد طبيعية وبشرية ومالية وتوافر الإرادة على استخدامها؛

3. ويتعين على الدول أعضاء التكامل التوجه نحو تقنين عملية تعاونها وتكاملها من خلال المؤسسات القائمة.
- وتؤثر الشروط والمتطلبات أعلاه مجتمعة على الادخار والاستثمار والفاعلية من خلال تهيئة مناخ أفضل للوصول بها إلى أقصى توظيف ممكن. وهذه العوامل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها وهي شروط قيام التكامل الاقتصادي العربي.
- من خلال ما سبق، يتضح أن عملية التكامل الاقتصادي لا تعني الخروج عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية القائمة على المساواة في المعاملة. إذ أن هذه الاتفاقيات تبيح ذلك بشرط أن يكون الحال في النهاية الوصول إلى منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي¹¹.
- وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أبعاد يتعين مراعاتها أثناء تقييم التوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية، وهي:
1. **البعد القانوني الدولي:**
- سمحت المادة 24 من اتفاقية "الجات" بإنشاء ترتيبات التكامل الإقليمي والإعفاء من مبدأ عدم التمييز، وهناك ثلاثة أسباب وراء اعتماد هذا الاستثناء، هي:
- الخصائص المشتركة لدى دول التكامل، تجعلها بمثابة دولة واحدة من المنظور الاقتصادي؛
 - القواعد التجارية لهذه الدول يجب أن تخضع للوائح دول التكامل وليس إلى تلك التي يفرضها النظام العالمي؛
 - ووجود اعتقاد مسبق بأن التكامل الاقتصادي يسعى إلى نفس أهداف التنظيم الاقتصادي العالمي: تحرير التجارة.
2. **البعد الاقتصادي:**
- إذ يتوقف إنجاح التكامل الاقتصادي على توليد التجارة وتحويلها، وتحديد اتجاه الشركاء الأكثر كفاءة، وعملية التكامل تكسب الدول المنطوية في إطاره قوة إضافية سواء من منظور العملية التجارية المباشرة أو في إطار التأثير على توجهات السوق العالمية والمفاوضات متعددة الأطراف.
3. **البعد السياسي:**
- إذ يتضمن منطقاً سياسياً وراء التكامل الاقتصادي بالنظر إلى النطاق الذي تغطيه اتفاقية التكامل، والرغبة في إشاعة أجواء استقرار سياسي أكبر داخل الدول المكونة للتكامل. ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة لمصالح الدول المتكاملة وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها.

✦ ومزايا وعوائق التكامل الاقتصادي العربي:

✦ (1) مزايا وعوائق التكامل الاقتصادي العربي:

- إن التكامل الاقتصادي للدول العربية يمكن أن يحقق لها عدّة مقاصد نذكر أهمّها فيما يلي:
- تساهم عملية التكامل الاقتصادي بتوفير الظروف الإقليمية الملائمة لحل مشاكل الدول التي ارتبطت أو تريد الارتباط بهذه الترتيبات الاقتصادية؛
 - تتيح عملية التكامل الاستفادة من الميزات التي تتوافر لدى بعض دول أعضاء التكامل من حيث الموارد، الإنتاج والأسواق؛
 - التكامل الاقتصادي يعتبر مدخلا لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول المنطوية تحته؛
 - رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استناداً إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية؛
 - زيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات الأقطار العربية؛
 - تقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي؛
 - تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية؛
 - تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات؛
 - والإنسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف المتمثل في الوحدة الاقتصادية.

✦ (2) عوائق التكامل الاقتصادي العربي:

يمكن ذكر أهم عوائق التكامل الاقتصادي العربي فيما يلي:

■ غياب الرؤية:

تُعاني معظم الدول العربية من تخلف هياكل الإنتاج، تدنّي في مستوى التقدم الاقتصادي، غياب أو ضعف المنظمات التمويلية والبنى التحتية، يترافق معه اختلاف بين النظم الاقتصادية العربية، وتفاوت في مستوى تطورها. كما أنّ ضعف حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعدم قيام نظام لتقسيم العمل، ساعداً كثيراً على الحد من تحقيق التكامل، كما لم يَجْرَ تنسيقاً فيما بينها بالنسبة للسياسات الاقتصادية المختلفة خاصة التنمية منها¹². ومن ثمّ فالرؤية الصائبة تقتضي من الدول العربية النظر في هذه التحديات عندما يتم استجماع الإرادة لتحقيق مشروع التكامل الاقتصادي العربي.

كما يلاحظ أن الدول العربية قد وضعت خططاً تنموية وتكاملية طموحة، في حين ظلّت شعوبها معزولة عن عمليات اتخاذ القرار الخاص بالتكامل، بل إن ذريعة السيادة الإقليمية قد أخذت تدفع ببلدانهم عملياً نحو التَمَوُّع ضمن الأطر القطرية الضيّقة، وتُصبح الدّعوة إلى التكامل مجرد شعار نظري غير قابل للتطبيق.

■ الاعتماد على النماذج الغربية:

يلاحظ أن العرب يمتلكون مقومات تحقيق تكاملهم الاقتصادي؛ بينما نجد أن معظمهم اتجه نحو اعتماد سياسات تتجاوز التجانس والتقارب العربيين، حيث أخذت تعمل على تكريس عوامل ثقافية وسياسية وهيكلية غربية، وتجذيرها من مجتمعاتها، ومحاولة تعميم النماذج الغربية في التكامل على الدول العربية، علماً أن مناهج وأهداف التكامل الاقتصادي لتلك الدول هي غيرها السائدة بين الدول العربية. ومن ثمّ فالإلتزام بالمناهج التكاملية للبلدان الغربية سيجعل من التكامل بين البلدان العربية غير مجدي.

■ والمشاكل الاقتصادية العربية:

- متعددة هي مشاكل البلدان العربية، المديونية، نقل التكنولوجيا، الاستثمارات...، ونلاحظ أن هذه المشاكل قد أدت إلى بروز مظاهر إخفاق في المسيرة الإنمائية العربية، أسهمت في عرقلة تحقق وإنجاز التكامل وأهم هذه المظاهر¹³:
- غياب التنوع في البيئة الاقتصادية؛
 - تضخم معدلات الاستدانة الخارجية؛
 - عدم بناء أي كتل اقتصادي مستقل جاذٍ وقادر على المنافسة الفعالة، وعلى تلبية حاجات التنمية العربية؛
 - توجه قسم مهم من العائدات العربية نحو تغطية ميزانيات الدفاع؛
 - انتشار الفقر؛
 - تعاني الدول العربية من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي بنسب متفاوتة، حيث تعززت هذه التبعية بتزايد احتياجات الدول العربية من السلع والخدمات الإنتاجية والسلع الاستهلاكية الصناعية والغذائية من الدول الغربية؛
 - التبعية التكنولوجية والتي يعود سببها إلى تخلف الدول العربية، وتفاقم الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة؛
 - كما تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، ومن حيث توزيع عناصر الإنتاج التي تتركز في قطر دون آخر، وهو ما خلق اختلافات في الهياكل الاقتصادية؛
 - السبب الأكثر أهمية هو تدخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية؛
 - وسيزداد الحال سوءاً مع تزايد ضغط الانفجار السكاني، وتقلص فرص العمل، وانخفاض متوسط دخل الفرد بفعل التضخم.

2-2) إستراتيجية وآفاق التكامل الاقتصادي العربي:

✚ إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي:

إن الدول العربية تسعى لإيجاد أوضاع ملائمة لنموها الاقتصادي، والخروج من المأزق الذي تعاني منه، وإعادة صياغة علاقات بلدانهم الاقتصادية الدولية، عبر إعطاء الأولوية للتعامل والتعاون البيئي "عربي-عربي" والارتقاء به إلى درجة التكامل، وبذلك تحقق هذه البلدان قدراً أكبر من التكافؤ في المبادلات الاقتصادية الدولية، والمساعدة على الخروج من إطار تقسيم العمل الدولي، بوصفهم مصدراً للموارد الأولية وسوقاً استهلاكية، الذي وضعته لهم القوى الغربية¹⁴. ويبدو أنه لا مخرج واسعة وكثيرة أمام العرب بالتعامل مع هذه الأوضاع، إنما الضرورة تقتضي اعتماد استراتيجية تقوم على عنصرين متكاملين، أولهما يتمثل في دعم خيارات التنمية العربية، والعنصر الثاني يتمثل في التنظيم أو الدخول في مشاريع تكاملية عربية جماعية¹⁵. ويواجه العنصر الأول صعوبات جمّة، فالعرب قد فقدوا جانب الاستقلالية الاقتصادية وارتهن قرارهم بالتنموى بالاقتصاد العالمي، وإذا ما تملكوا الإرادة في اتخاذ قرار اقتصادي مستقل فسيكون الارتباط بمشاريع تكاملية عربية لغرض مسيطرة التطورات العالمية، ومجابهة الصعوبات الداخلية.

إن وضع إستراتيجية جديدة للتعاون الاقتصادي العربي يحتاج إلى التنبصر في التجارب السابقة، واعتبار مجريات الحاضر ورسم صورة للمستقبل العربي لتحقيق تنمية عربية شاملة، فالمشاريع والسياسات السابقة قد حققت تقدماً ملموساً في بناء قاعدة قوية لتكتل عربي، إلا أنها افتقرت إلى القرار السياسي لتفعيله وتطويره ليتماشى مع الواقع الجديد. وأن التصور الذي يبرز من خلال المعطيات الحالية لأجل وضع إستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي، لا بد أن يقوم على المحاور الاقتصادية التالية:

✚ أولاً - المحور التجاري:

إن النظرة المستقبلية إلى الاقتصاد العربي تدعو إلى وضع إستراتيجية تعاون اقتصادي جديد تبدأ مع المحور التجاري، من خلال إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، والتي تشكل أبسط أنواع التكامل الاقتصادي للوصول إلى سوق عربية مشتركة. فقد شكل المحور التجاري البيئي عصب التكامل الاقتصادي الذي هدف إلى توسيع السوق أمام المنشآت الإنتاجية، واستيعاب التقنيات الحديثة والتوجه نحو الإنتاج الواسع الحجم، وخفض التكاليف وتحسين نوعية الإنتاج.

وقد اجتمعت الدول العربية خلال مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة خلال الفترة 21-23 جوان 1996 على أهمية البدء بإقامة منطقة تجارية عربية حرة وصولاً إلى سوق عربية مشتركة، من خلال برنامج تنفيذي لتفعيل "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" التي تحمل في طياتها نواة منطقة تجارة حرة.

ولا شك أن هناك حوافز تحث على قيام منطقة تجارة حرة يمكن وضعها تحت عناوين عريضة هي: الطلب إلى التضامن والرغبة في تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي في مواجهة التكتلات الكبرى، والتغيرات الاقتصادية الحاصلة على الصعيد العالمي، خصوصا "منظمة التجارة العالمية"، والاقتناع بأن التعاون الاقتصادي كفيل بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وهو اقتناع عززته تجارب المناطق التجارية الحرة، كتجربة "السوق الأوروبية المشتركة" وتجربة "السوق الأمريكية الجنوبية المشتركة" اللتين ابتداء كمنطقة تجارة حرة. وهذا الأمر يؤكد أن التعاون الحثيث من خلال مشاريع الاندماج الإقليمي، يساهم في زيادة التجارة والاستثمارات الخارجية نظرا لاتساع السوق الإقليمية، وتطوير المصانع لتصبح أكثر قدرة على زيادة صادراتها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

ثانيا - المحور الاستثماري والإنتاجي:

يمثل المحور الاستثماري ركيزة أساسية في التعاون الاقتصادي من خلال كونه محركا للتجارة. فتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي والأمن الغذائي يدفع للاستفادة من اقتصاد السوق وتفعيل التنمية الاقتصادية. وقد أنشأت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ووضعت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وقامت بعض المحاولات لتحرير الأنظمة الاستثمارية، إلا أن هذا لم يكن كافيا لتفعيل دور المحور الاستثماري العربي الذي لم يستطع اجتذاب رؤوس الأموال العربية بدلا من انسيابها إلى الخارج. والإستراتيجية الإستثمارية المطلوبة تقتض دراسة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية لتفعيلها وجعلها مناسبة للوضع الاقتصادي العربي، وتحسين مناخ الإستثمار العربي البيني الذي حددت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عناصره وهي:

- الإستقرار الاقتصادي العام؛
- برنامج التنمية الاقتصادية؛
- الوضع العام للجوانب البنوية؛
- الوضع العام للجوانب الإدارية؛
- الوضع العام للأجهزة المؤسسية المشرفة على الاستثمار؛
- والتشريعات النازمة للاستثمار والتعاون الاقتصادي العربي.

ثالثا - المحور الخدماتي:

تتزايد مع الوقت أهمية قطاع الخدمات في تنمية وتطوير الاقتصاد العالمي، والبلاد العربية ما زالت تعتبر دولا مستوردة للخدمات، ولا بد من تنمية هذا القطاع لتصبح هذه مصدرة للخدمات لا مستوردة. ولا بد وأن نتناول الإستراتيجية هذا المحور وتعمل على توسيع وتشجيع تبادل الصادرات العربية من الخدمات إلى الخارج، وتعزيز قدراتها في مجال الخدمات المحلية وتفعيل كفاءتها وقدرتها على المنافسة. ويبرز هنا دور قطاع الخدمات المالية إذ تدعو الحاجة إلى تطوير الأسواق المالية العربية لتسهم في استقطاب أسهم الشركات العربية وترويجها وذلك من خلال استراتيجية مالية تعمل على زيادة رساميل المصارف العربية،

وتحديث خدماتها لمواجهة المنافسة الدولية المتزايدة، وتطوير الهيكلية المؤسسية للأسواق المالية العربية.

✦ وآفاق التكامل الاقتصادي العربي:

إن آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن لا يقتصر على مجرد بناء وإقامة المشروعات ذات التمويل المشترك، أو حدوث انتقال اليد العاملة أو الأموال أو حدوث التدفقات المالية والبشرية فيما بين الدول العربية، ولكن العمل الاقتصادي العربي المشترك يحتاج أيضاً إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي، وأنّ الاستخدام الأمثل للقدرات الذاتية والعلمية والتكنولوجية يتطلب العمل المشترك بين أقطار الوطن العربي¹⁶. وأن الاقتصاد العربي يعيش وضعاً سيئاً، ويزداد حاله سوءاً مع حجم التحدي الذي صارت تفرضه العولمة من جهة والصراعات الداخلية من جهة أخرى، في وقت لم تؤهل البلدان العربية إمكانياتها ومواردها إلى مستوى الاستجابة الفاعلة القادرة على تأكيد الذات العربية في البيئة الاقتصادية الراهنة، ولا يتوقع حدوث تحول في هذا الوضع إذا ما استمرت الدول العربية في تجاهل المخاطر المحيطة بها، أو التغاضي عن وجود فرص التكامل للحصول على مكاسب ممكنة وقادرة على التحدي لتلك المخاطر.

إن آفاق التكامل الاقتصادي العربي، يمكن أن تتحقق عبر الخطوات التالية:

- إرساء إستراتيجية للعمل العربي المشترك:

تتضمن أهدافاً رئيسية واقعية واضحة تنسجم وإمكانيات الدول العربية، ويتم وضع الإطار العام لهذه الاستراتيجية من خلال تجمع علمي وتقني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة على العمل العربي المشترك¹⁷.

- تخطيط العمل العربي المشترك:

وذلك بوضع خطة وطنية طويلة الأجل تكون إطاراً لخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية الوطنية والقطرية على حد سواء، مبنية على أساس الاستراتيجية التي تم وضعها، على أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط الوطني بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية¹⁸.

- توحيد الأنظمة الاقتصادية والجمركية والمالية:

حيث لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصادياً، بل يجب إلى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية أو وفق مبادئ موحدة، أو بمعنى آخر خلق سوق عربية تقوم على قواعد موحدة للتكلفة الانتاجية، هذا التنسيق يتعين أن يتناول شؤون التعريف الجمركية الموحدة، وشؤون النقد، وسياسات الاستثمار، وبعض العناصر الضريبية، والسياسة التجارية للدول العربية تجاه الدول الأخرى، كل هذا يتطلب مفاوضات بين الدول العربية للتوصل إلى حلول وسيطة

لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية، ومستويات التنمية بها، ورؤية أصحاب المصالح بها لعائد التكامل وسبل تحقيقه¹⁹.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية:

لأن ذلك يتيح القيام باتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار والادخار بصورة تتماشى مع العوامل الأساسية الاقتصادية الكامنة، ومن ثم تعزيز وتدعيم التخصص والتوزيع الكفاء للموارد الاقتصادية المتاحة، كما يتيح الاستقرار الاقتصادي تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري، والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمارات المحلية على العمل بالداخل، ويشجع الاستثمارات الأجنبية على الانسياب إلى داخل الدول العربية²⁰.

- إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية:

يستحوذ قطاع النفط على نحو 70% من إجمالي الصادرات السلعية العربية، لذلك فإنه يتعين إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية والعمل على تنوع الإنتاج وذلك عن طريق تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ويتم ذلك من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة، وقيام صناعات عربية متخصصة ومتكاملة تطبق أساليب الإنتاج على أسس علمية، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون قطاعات تكاملية وليس تنافسية، وتكون في نفس الوقت على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي²¹.

- مراجعة الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية:

مراجعة جميع الاتفاقيات سواء كانت اقتصادية أو تجارية أو استثمارية أو ضريبية، وإجراء التعديلات عليها بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والعالمي. وإعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقيات الصلاحيات اللازمة لذلك، وعلى الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واتفاقية السوق العربية المشتركة؛ وكذلك مراجعة أوضاع المشروعات العربية المشتركة في المجالات المختلفة وتحيينها للاستفادة من حجم الاستثمارات الضخمة لهذه المشاريع باعتبارها أحد توجهات العمل الاقتصادي العربي المشترك²².

- إنشاء بنك عربي موحد:

يتم تمويله بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويتولى هذا البنك توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم مجموع الدول العربية، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري، وكذلك الترويج لمشروعات الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية²³.

- زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية:

وذلك بتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية، والذي يعتمد على توفير الحوافز والمزايا الضريبية والجمركية التي تقدمها الدولة للمستثمر العربي كما توفرها للمستثمر الأجنبي، ولعلّ الفرصة تعدّ مواتية لزيادة حجم الاستثمارات العربية-العربية، واستعادة الأرصدة العربية التي توجد خارج الوطن العربي وإعادة توطينها في الدول العربية بعد أن

أصبحت تتعرض للعديد من المخاطر مثل التجميد والمصادرة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة.

- وتحفيز وتشجيع مبادرات التكامل بين مؤسسات القطاع الخاص العربية:

وذلك عن طريق تكوين هيئة مشتركة من الاتحادات ومنظمات القطاع الخاص العربية، تقوم على رعاية مشروعات التكامل الاقتصادي بين مؤسسات القطاع الخاص، ومدها بالدعم الإداري والتقني ومساعدتها على حل ما قد يعترضها من عوائق، وكذلك تشكيل مجموعات عمل نوعية تخصصية مشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص العربي تختص بدراسة الأسواق العربية ورصد فرص التعاون والعمل المشترك وإجراء الدراسات وتجميع المعلومات وحث المؤسسات في قطاعاتها النوعية على المشاركة في استثمار تلك الفرص، ويضاف إلى ذلك العمل على إنشاء صندوق عربي لتمويل مبادرات القطاع الخاص العربي في مشروعات التكامل الاقتصادي، حيث يعتبر عجز التمويل من أهم عوائق دخول القطاع الخاص في مشروعات إقليمية²⁴.

- إقامة منطقة تكنولوجية عربية:

تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي وتمكينه من التعامل في مجال التطور التكنولوجي على أساس الأخذ والعطاء، وربط الدول العربية بشبكات تكنولوجية تساهم في جعل البحث المتطور رافداً للتنمية العربية المشتركة، ورفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة، ويجند لها كلا القطاعين العام والخاص.

- والتنمية الإنسانية العربية:

والإهتمام بهذه التنمية الإنسانية من زاويتين؛ الأولى: تنمية الموارد البشرية لتواكب انتاجيتها ومعارفها متطلبات النهوض بالأعباء المختلفة للتكامل الاقتصادي، والثانية: النهوض بالتماسك الاجتماعي بين مواطني الأقطار العربية بما يعزز الشعور بالهوية العربية والإنتماء إلى الوطن العربي الواحد.

خاتمة:

إنّ مسألة التكامل الاقتصادي العربي ليس وليدة اليوم، إذ عرفت المنطقة العربية شأنها شأن العديد من مناطق العالم الأخرى عدة محاولات تصبّ كلّها في مجرى التكامل الاقتصادي؛ منذ خمسينيات القرن الماضي فكانت اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من أول الاتفاقيات العربية التي عبّرت عن أبرز الأهداف العربية المشتركة.

إنّ التكامل الاقتصادي العربي، عرف عوائق كثيرة حالت دون تحقيقه، والتي من أهمها هو غياب الإرادة السياسية القوية والصّادقة من قبل القادة العرب، لتجاوز كافة الصعوبات والعوائق التي تعترض تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الذي في حالة تحقّقه، سيكون درعاً واقياً لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية على جميع المستويات، ومن ثمّ فإنّه لا يمكن توحيد الدول العربية سياسياً دون أن يتمّ توحيدها اقتصادياً في نفس الوقت، فكل من الوجدتين السياسية والاقتصادية ضرورية لوجود الأخرى، وأنّ ارتباط فكرة التكامل الاقتصادي بالجانب السياسي كنتيجة لتصاعد المدّ الوطني وتزايد الإدراك لمدى الصّلة بين الجانبين، السياسي والاقتصادي، وأنّ أيّ تقارب اقتصادي بين دولتين عربيتين يسهّل في النهاية تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، ويؤدّي إلى تسهيل إمكانية قيام منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية والتي تكون مقدّمة ضرورية لقيام السوق العربية المشتركة.

إنّ مواجهة التحديات الاقتصادية التي أفرزتها التغيرات والتحوّلات الإقليمية والعالمية تستدعي تبني برنامج عمل النهوض بالتكامل الاقتصادي العربي، عبر الاستفادة من فشل المحاولات السابقة للتكامل والتبصّر بدروس التكامل الأوروبي، ويستلزم الحال خروج الدول العربية التي تعاني صراعات داخلية من وضعيتها وإعادة الثقة داخلياً، ومن ثمّ إعادة الثقة بين البلدان العربية، ومعالجة أسباب الخلاف داخلها وفيما بينها، وأعلى مستويات هذه الخطوة هو إقرار مبدأ الإلزام والالتزام في تنفيذ ما يتم التوصل إليه.

الهوامش والمراجع:

- 1 حربي محمد مرسي عريقات، «التكامل الاقتصادي والتحديات ظاهرة العولمة»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، السنة التاسعة، العدد العشرون، 2000، ص 58.
- 2 مختار المطيع، «محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي»، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، العدد 89، فيفري 1992، ص 73.
- 3 مصطفى عبد العزيز مرسي «التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية»، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، الحولية الثالثة والعشرون، جامعة الكويت، 2003، ص 18.
- 4 ساعد النصري، «التكامل الاقتصادي يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للإستثمار»، وقائع الندوة المنعقدة في أبو ظبي في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، يومي 23 و 24 فيفري 2005، ص 30.
- 5 لمزيد من الإيضاح: أنظر أطروحة الدكتوراه، لـ مقدم عبيرات، «التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- 6 أشرف إبراهيم عطية، «التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية»، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2001، ص ص 8-11. ولمزيد من التفصيل حول التعريفات التي ذكرها كل من تنبرجن، وبيلا بلاسا، وبندر، وميرادل، يراجع: عماد الليثي، «بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي»، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص ص 17-18.
- 7 محمد لبيب شقير، «الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجزء الأول، 1986، ص 45.
- 8 عبد العزيز هيكل، «أساليب التحليل الاقتصادي»، ط. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص 12.
- 9 حسين عمر، «الجات والخصخصة»، ط. دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص 36.
- 10 فؤاد حيدر، «التنمية والتخلف في العالم العربي (طروحات تنموية للتخلف)»، ط. دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ص 5.
- 11 محمد سعيد النجار، «الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية»، مجلة المنتدى، عمان، العدد 176، 2000، ص 23.
- 12 عبد المنعم السيد علي، «التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 214، 1996، ص 26.
- 13 مهدي الحافظ، «حال الوطن العربي راهنا وصلاته بالعالم الخارجي، مقاربة إنمائية»، مجلة المنتدى، عمان، العدد 193، 2001، ص ص 7-8.
- 14 محمد محمود الامام، «التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 138، 1990، ص ص 41-42.
- 15 الشاذلي العياري، «الوطن العربي وظاهرة العولمة»، مجلة المنتدى، عمان، العدد 145، 1997، ص ص 17.
- 16 أنظر مجلة "الاقتصاد العربي"، العدد الثاني، جانفي 1981، بيروت، ص ص 4-10.

- 17 مصطفى العبد الله الكفري، «العمل الاقتصادي العربي المشترك، الواقع والآفاق»، مجلة شؤون عربية، العدد 118، صيف 2004، ص 141.
- 18 مصطفى العبد الله الكفري، مرّع سبق ذكره، ص 152.
- 19 مصطفى عبد العزيز مرسي، مرّع سبق ذكره، ص ص 24-25.
- 20 عماد الليثي، مرّع سبق ذكره، ص 125.
- 21 عماد الليثي، مرّع سبق ذكره، ص ص 127-128.
- 22 صلاح الدين حسن السبسي، «الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو): السوق العربية المشتركة (الواقع والآفاق)»، ط. مكتبة الأسرة، القاهرة، 2003، ص 81.
- 23 علي السلمي، مرّع سبق ذكره، ص 47.
- 24 صلاح الدين حسن السبسي، مرّع سبق ذكره، ص 82.